البناء
يومية سياسية قومية اجتماعية

Al-Binaa

العدد 1148 - 18 آذار 2013

# أهالي البقاع الأوسط يئنّون من «الظلم والظلام».. ويطالبون بتحقيق «حلمهم الموعود» كهرباء زحلة.. مشروع ناجز يؤمّن التيار 24/24 بفاتورة أقلّ.. وتتغاضى عنه الدولة

## أحمد موسى

التقنين القاسي في الكهرباء لم تسلم منه منطقة في لبنان، أو حتى قرية أو حيّ، وبات يرخي بثقله على أكثر من قطاع من قطاعات الإنتاج، وطاولت تأثيراته السلبية قطاع المياه خصوصاً، بحيث أن انقطاع الكهرباء المتواصل انعكس أزمة مياه في عدد من القرى والبلدات في البقاع وغيره من مناطق لبنان. أما الدولة، فتمعن في الإهمال واللامبالاة، والأهالي ينظمون التحرّكات والاعتصامات في المناطق كافة، ويقطعون الطرق ويوجّهون الإنذارات علّ أحداً يرى أو يستجيب لاستغاثاتهم، لكن الحقيقة الجلية، أنّ التقنين يصل إلى 18 ساعة، ما يجعل الحياة جحيماً.

عزيزي المواطن ابتسم ولا تحزن، فأنت في لبنان، بلد الإشعاع والنور، صحيح أن الظروف المعيشية فيه صعبة ولا تطاق، لكن ابتسم. صحيح أنّك لا تشهد كهرباء 24/24 ساعة.. لكن ابتسم. صحيح أن الأوضاع السياسية والأمنية غير مستقرة فيه.. لكن مع ذلك ابتسم. وصحيح أيضاً أن أزمة السكن حتى الساعة لم تحلّ، لكن ابتسم، فالوعود تهطل عليك كزخات المطر، والمطر في هذه الأيام.. نعمة!«البناء» جالت في منطقة البقاع الأوسط، والتقت عدداً من الفاعليات الاجتماعية ورؤساء البلديات والمختارين والمواطنين، وسألتهم عن التقنين في الكهرباء، والفواتير المتراكمة والمضاعفة.

## سلوم

رجل الأعمال والناشط في الشأن العام سعيد سلوم يرى أن المواطنين باتوا يترقبون بحذر وصول فواتير الكهرباء، خصوصاً أن جبايتها كانت متوقفةً لفترة من الزمن نتيجة إضرابات موظفي شركة الكهرباء. ويقول: «رغم أن المواطنين كانوا يتوقعون ارتفاعاً في هذه الفواتير، إلا أنه لم يكن من المتوقع أن تصل المبالغ إلى هذه الدرجة، بحيث تشكّل صفعة للطبقتين الفقيرة والوسطى».

ولفت سلوم إلى أن مشروع «كهرباء زحلة» يحمل في طياته الكثير من التوفير في التكلفة والمصاريف الإضافية والمدفوعات الشهرية التي تُثقل كاهل المواطنين، منوّهاً بأن شكاوى كثيرة ترد من المواطنين، وهم يتحدثون عن الخسائر في الأدوات المنزلية نتيجة التلاعب في التيار الكهربائي غير المنتظم من قبل كهرباء الدولة والمولدات، ما يرتب عليهم خسائر فادحة ومتراكمة.

## شهاب

وسط ما تشهده البلاد من احتجاجات على التقنين القاسي، من دون أن تتمكن مؤسسة كهرباء لبنان من إصلاح الأعطال في وقت سريع، نظراً إلى كثرتها وقلّة فرق الصيانة. فإن ذلك لا يمنع من تفكير المواطن بالمطالبة بإيجاد البدائل الممكنة، على اعتبار أن المولدات ليست حلاً، وهي تعمل وكأنها «مافيا» تتحكم برقاب العباد، حيث لا ضوابط للتسعيرة ولا توحيد في أسعار الفواتير المترتبة على المواطنين (المشتركين)، وفق ما قاله مختار بلدة برّ الياس أحمد شهاب، الذي التقته «البناء» وهو يقلّب «هاوس» كهربائي بين كهرباء الدولة وكهرباء الاشتراك الأول والاشتراك الثاني.

التأفف لا يفارقه ويقطع عمله، ويقول: المواطن ضحية التقنين القاسي وتحت رحمة المولدات التي تضر بأشغالنا.

ولفت شهاب إلى أنّ التلاعب بالتيار الكهربائي (كهرباء الدولة) يسبّب خسائر فادحة في المنازل والمصالح والمؤسسات والمصانع والمعدّات الكهربائية، وتصيب المنازل بأضرار جسيمة وخسائر كبيرة في الأدوات الكهربائية والطعام الذي يحتاج إلى تبريد.

وأضاف: «نعيش في البقاع الأوسط مأساة حقيقية، فالمولدات الكهربائية ليست حلاً جذرياً، والاشتراكات في المولدات تشكل أعباء إضافية محرجة للمواطنين يدفعونها من جيبهم، فغالبية المواطنين يدفعون أكثر من اشتراك بكلفة تتجاوز 80 دولاراً شهرياً للاشتراك الواحد لكل 5 آمبير. الأمر الذي يجبر المواطن على التقنين في الصرف».

## صالح

معاناة البقاعيين والمواطنين مع الكهرباء لا تقتصر على التقنين القاسي الذي يتجاوز 8 ساعات في مجدل عنجر وفق ما قاله رئيس البلدية السابق حسن ديب صالح، والمولدات التي لا ترحم في اشتراكاتها المشتركين، بل إن خطوط التوتر المتوسط والمنخفض، تتكاثر أعطالها وأضرارها، وصيانتها لم تكن كما يجب، إذ أنّ الكثير من هذه الشبكات بحاجة إلى تجديد لا تأهيل، حيث أكل الدهر عليها وشرب، لتضاف إلى المواطنين معاناة فوق معاناة، فهناك خط توتر متوسط يمرّ فوق عدد من المنازل وأحياء البلدة، يشكّل خطراً على السلامة العامة، وسبق أن صعق أحد المواطنين وصرعه. طالبنا المعنيين في كهرباء لبنان وحتى الآن لا جواب، ونأمل الاستجابة رفعاً للضرر وحفاظاً على حياة المواطنين وأرواحهم.

## لمنع التعديات

وشدّد صالح على ضرورة تشديد الرقابة والتفتيش على الشبكات بعد إعادة تأهيلها من قبل فرق الصيانة لتكون سليمة 100 %، وأن ترفع عنها عمليات التوصيل المتكرّرة التي تسبّب، إضافة إلى خطورتها، ضعفاً في التيار وقوّة الفولتاج الصحيحة، ما يسبب خسائر إضافية لدى المواطنين في منازلهم ومصالحهم.

وختم حسن صالح مطالباً الحكومة ووزارة الطاقة بالتفات إلى ما يعانيه البقاعيون من جرّاء التقنين القاسي، خصوصاً أنّ أبناء البقاع ما زالوا متشبثين بأرضهم، رافضين اللجوء إلى السفارات أو خارج المنطقة.

## الحمصي

مختار سعدنايل راشد الحمصي يصف وضع الكهرباء بالسيء، ويعتبر أنّ شركة كهرباء زحلة أفضل من مؤسسة كهرباء لبنان والمولدات الخاصة، مشيراً، إلى أنّ المواطن في البقاع الأوسط، لا يستفيد من الكهرباء إلا خلال 8 ساعات في اليوم الكامل، ويقول: «أما أصحاب المولدات الخاصة فيتحكمون بالتسعيرة بطريقة اعتباطية من دون وازع، ويتصرّفون كأنهم مافيات تتحكم برقاب الناس، ونحن نعلم جيداً أنهم يتمتعون بغطاء ما.

ويحمل الحمصي على البلدية «التي تتجاهل الأمر ومعاناة المواطنين في سعدنايل، ما يشير إلى اتفاق سرّي بين البلدية وأصحاب المولدات لا نعرف فحواه بعد».
ولفت الحمصي إلى أن «مشروع كهرباء زحلة هو الحل الأمثل لمعاناتنا مع التقنين القاسي، ورغم أنه يرضي جميع المواطنين، فإننا نطالب به كحلّ أمثل وأشمل للمعاناة، وتراكم الفواتير التي يسدّدها المواطن من جيبه في ظلّ ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة».

## تجارب لبنانية

في الشكل ثمة وعي حقيقي لمشكلة الكهرباء، ولكن في المضمون، وبحسب عدد كبير من المتابعين، فإن القيّمين على وزارة الطاقة لم يتوصلوا إلى اجتراح حلّ ناجع لأزمة الكهرباء، ينهي ما وُصِفَ بـ«النزف الحقيقي» في المالية العامة ويحقّق أرباحاً للدولة من دون اللجوء إلى خصخصة القطاع بمعنى بيعه نهائياً.
واللافت في هذا الموضوع أنّ ثمة تجارب لبنانية خاصة، ولو متواضعة نسبياً، خاضت مجال الكهرباء بنجاح. ومن هذه التجارب تجربة امتيازات الكهرباء الموجودة والمتمثلة في 4 شركات هي شركات: «كهرباء زحلة»، «كهرباء عاليه»، «كهرباء بحمدون» و«كهرباء جبيل»، والتي لا تشكل في مجملها أكثر من 3.6 من إجمالي استهلاك الطاقة في لبنان.

يؤكد مدير عام شركة كهرباء زحلة المهندس أسعد نكد، أنّ الشركة كانت تنتج الكهرباء وتنقلها وتوزعها ضمن نطاق جغرافي محدّد يشمل 16 بلدية من ضمنها مدينة زحلة وهي بلدات: علي النهري، حارة الفيكاني، رياق، النبي أيلا، أبلح، الفرزل، زحلة، برّ الياس، سعدنايل، تعلبايا، تعنايل، المرج، الروضة، حزّرتا وقاع الريم، وهي بلدات تُشكّل «خليطاً مذهبياً ودينياً من مختلف الطوائف اللبنانية، ما يعني أن مشروع إنتاج الطاقة لن يكون محصوراً بفئةٍ دون سواها». وبسبب الازدهار الذي عرفه لبنان، وعند تأسيس «مؤسسة كهرباء لبنان»، كان التوجه إلى حصر إنتاج الطاقة الكهربائية بيد المؤسسة. فجرى توقيع عقد بين المؤسسة و«شركة كهرباء زحلة»، توقف بموجبه الأخيرة عمليات إنتاج الطاقة وتكتفي بالنقل والتوزيع ضمن نطاقها الجغرافي، على أن تتولى «كهرباء لبنان» إمدادها بالطاقة التي تحتاجها 24/24 ساعة يومياً وعلى مدار الأسبوع.
يؤكد نكد لـ«البناء» أن مشكلة الكهرباء في لبنان عموماً والبقاع خصوصاً على فوهة بركان، أو بالأحرى قنبلة موقوتة قد تنفجر في أيّ لحظة، وما الاعتصامات والاحتجاجات المتنقلة وإشعال الإطارات وإقفال الطرق إلا خير دليل على ذلك.
ويرى نكد أن السماح لعدد من الشركات الخاصة بالإنتاج في عدد من المناطق، فكرة رائدة، لكنها تحتاج إلى تشريع خاص غير متوافر اليوم، «فإنّ وضع «كهرباء زحلة» يختلف، لأن القانون يسمح لها بالإنتاج. وبالتالي فإن تسهيل المشروع الذي تقدّمت به الشركة المشهود لها بجودة عملها والحاصلة على شهادة (ISO)، يُشكّل مشروعاً نموذجياً يعتمد عليه في مرحلة قريبة لإعطاء تراخيص بالإنتاج لشركات لبنانية خاصة أخرى لتوليد الطاقة في عدد من المناطق. وهذا الحلّ قد يشكّل المدخل الفعلي إلى الحلّ النهائي لأزمة الكهرباء المتمادية في بلد يفترض أن يكون قبلة الأنظار ومقصد السياح في منطقة الشرق الأوسط».
يُشدّد نكد على أن ما قاله منذ 4 سنوات قد وصلنا إليه اليوم، «ظلم وظلام»، وما من قرار سياسي لحلّ أزمة الكهرباء في لبنان، وإن كهرباء زحلة ليست المسؤولة عن التقنين القاسي، بل هو خارج عن إرادتها.

## أرقام ايجابية

في المقابل، وبموجب القوانين والاتفاقات الموقعة بين «مؤسسة كهرباء لبنان» و«شركة كهرباء زحلة»، توقفت الأخيرة عن تشغيل معاملها الحرارية اعتباراً من شهر أيار 1969، ولم تقم بعد ذلك بأيّ عملية تطوير للمعامل التابعة لها، ما جعل إمكان الإنتاج لاحقاً معدوماً لسبب احترام « كهرباء زحلة» التزاماتها مع مؤسسة كهرباء لبنان بفعل منعها من الإنتاج.
وبموجب عقد الامتياز المستمر قانوناً حتى سنة 2018، تقوم شركة كهرباء زحلة بالمرحلة الثالثة من الكهرباء أي النقل والتوزيع، فأقامت الإنشاءات والصيانة اللازمة على خطوطها التي بلغت ما يقارب 20 مليار ليرة لبنانية بين عامي 1996 و2005، وطوّرت خدماتها بشكل بات ينافس حتى الشركات في الدول المتطورة، وحازت الشركة شهادة اعتراف بنموذجية عملها (ISO 9001:2000)، وفي السياق نفسه، اعتمدت الشركة أحدث التقنيات، ومنها نظام المسح الجغرافي «GIS»، وأدخلت نظام قراءة العدّادات من بعد نظام بطاقات الكهرباء المدفوعة سلفاً، واعتمدت نظام تحديد الموقع العالمي «GPS»، ما يجعل المشتركين الـ51 ألفاً ضمن نطاق الشركة الجغرافي، يعتبرون الأوفر حظاً بسبب الخدمات المميزة التي ينالونها. فهم يدفعون شهرياً فاتورة الكهرباء التي تُجبى عن الشهر السابق لا عن فترة قبل أشهر كما هو حاصل في المناطق الخارجة عن امتياز كهرباء زحلة والذي يؤدي إلى تراكم مبالغ الفواتير ويزيد على كاهل المواطن. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تحملت نتيجة العدوان «الإسرائيلي» الأخير في تموز وآب 2006 ما يزيد على 600 مليون ليرة لبنانية، فيما أنهت إصلاح الأضرار الناتجة فور انتهاء العدوان.
في سياق آخر، تدنّت نسبة الخسائر في الطاقة الناجمة عن التعديات على الشبكة والسرقة والهدر التقني من حوالى 25 % عام 2000 إلى ما دون 5 % عام 2011. أما جباية الفواتير فارتفعت من 93 % إلى ما يقارب 100 %.

أمّا في موضوع إمداد «كهرباء لبنان» الطاقة إلى «كهرباء زحلة»، فتبدو لافتة الأرقام التي تشير إلى تراجع كمية التغذية بالكيلواط من حوالى 190 مليون كيلوواط عام 2003، إلى أقل من 175 مليوناً عام 2012، مقابل زيادة على الطلب حوالى 50 % في الفترة نفسها، وذلك مردّه إلى التقنين القاسي. فعوضاً من أن تزيد ساعات التغذية سنوياً منذ 15 سنة إذا بها تقل.
النتيجة تبقى واحدة: المواطن اللبناني يدفع فاتورتين للكهرباء، واحدة للمؤسسة والثانية لأصحاب المولدات. ومن المعروف أن المبالغ التي يجبيها أصحاب المولدات، الذين حققوا ثروات طائلة في مختلف المناطق اللبنانية، إنما هي أموال تخسرها الخزينة العامة، لأنها يُفترض أن تعود إلى «مؤسسة كهرباء لبنان» فيما لو كانت التغذية دائمة ومن دون تقنين، فإذا بأصحاب المولدات يستفيدون من دون أن يدفعوا الضرائب والرسوم حيال ما يتقاضونه.
والسؤال: أين أصبح موضوع منتجي الطاقة المستقلين؟ في ظلّ استحالة قيام الحكومة بإنتاج معامل حديثة لتوليد الكهرباء بسبب الأزمة المالية والعجز فى الخزينة، رغم أن السير بعملية إصلاح القطاع لم يتوقف، إلا أن الاعتماد على القطاع الخاص بات هو الحل الذي لا مفرّ منه لإصلاح أزمة الكهرباء المزمنة، بإجماع السياسيين.

# نجاح تجربة

إن تجربة «شركة كهرباء زحلة» تستحق أن ينظر إليها بجدية كبيرة. تكفي الإشارة إلى أن زحلة تستهلك 18% من مجمل الطاقة المرسلة إلى البقاع وتجبي المبالغ نفسها تقريباً التي تُجبى من باقي المناطق البقاعية. أي أنه وبالأرقام، مقابل استهلاك 18 % من الطاقة المستهلكة في البقاع، تسدّد الشركة لمؤسسة كهرباء لبنان ما تجبيه الأخيرة من 82 % من الطاقة في باقي المناطق البقاعية. لذا، فإن تقديم عمل نموذجي يمكن أن يرفع المداخيل كما الخدمات بنسب قياسية ويلغي الهدر القائم بفعل العوامل السياسية والإدارية.
ثمة خبراء ومهندسون مختصون في «كهرباء زحلة» أعدّوا دراسات، فإن استيراد آلات حديثة لإنشاء معامل متطورة يمكن أن يخفض كلفة الإنتاج بما يناهز 30 %. فإنتاج الكيلواط الواحد في عدد من المعامل الحالية يكلف 280 غراماً من الفيول، في حين من الممكن عبر آلات حديثة خفض التكلفة إلى حوالى 200 غراماً.
إذ من المعروف أن 75 من إنتاج الكيلواط تكمن في سعر الفيول، كما أنه، وبحسب الخبراء أنفسهم، فإن التوزيع (يتضمن قراءة العدّادات والجباية) سيتحسن بنسبة تفوق 30 % أيضاً، ما يجعل التوفير يوازي نسبة 60 % عن الواقع الحالي. وهذا سينعكس حتماً على المواطن الغارق في فاتورتَيْ اليوم.

## نكد

نكد يقول في لقاء مع «البناء»: منذ أعوام طويلة والأمور معلقة ولا قرارات حاسمة بعيداً من المعالجات الجزئية، وعمليات «الترقيع» التي لم تنتج إلا المزيد من الأزمات. وباختصار كلّي فإن مشكلات الكهرباء في لبنان، يمكن تلخيصها بالعجز المتواصل والارتفاع التصاعدي في تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع أسعار النفط عما هو محدّد في تعرفة الكيلواط كهرباء، والذي ينتج على أساس سعر البرميل بـ 17 دولاراً، ويغذي هذا الوضع سوءاً حالة معامل الإنتاج التي أصبحت قديمة، ولا تلبي فعلياً أكثر من نصف حاجة السوق إلى الطاقة، أي نحو 1400 ميغاواط من أصل ثلاثة آلاف ميغاواط تحتاجها السوق، مضافاً إليها غياب الجباية المنظمة واستمرار التعدّيات على الشبكة، إلى سواها الكثير الكثير من المشاكل التفصيلية.

ويضيف: «رغم سوداوية الصورة، فإن شركتنا تعمل منذ مدّة على محاولة حفر جبل المشاكل المستعصية بالإبرة! ولا تتوانى هذه الشركة عن القيام بكل المحاولات في سبيل الحصول على موافقة مكتوبة للسماح بتطبيق القوانين الموجودة، وإعادة الحق إلى امتياز كهرباء زحلة في الإنتاج، بعد تقاعس مؤسسة الكهرباء، وعدم قدرتها على تأمين التيار الكهربائي...وسنحصل عليه».

وأوضح أنه «بعد التوصل في تشرين الثاني عام 2007 إلى توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الطاقة، تمهيداً للشروع في الإنتاج، تقدّمت الشركة بمشروع متكامل لإنشاء معمل نموذجي لإنتاج الطاقة ضمن نطاق امتيازها في منطقة زحلة. واجتاز المشروع المرحلة الأولى في وزارة البيئة، حيث وافقت وزارة البيئة، على التقرير المرفوع في طلب الشركة إبداء الرأي بشأن تحديد تقويم الأثر البيئي العائد لمشروع إنشاء وتشغيل محطة توليد الطاقة في زحلة. واليوم بات المشروع في عهدة وزارة الطاقة، فهل يجرؤون على اتخاذ قرار بداية إنقاذ لبنان من هذه الأزمة المزمنة، والتي أصبحت مستفحلة إلى درجة تهدّد الاقتصاد اللبناني برمته؟».

## "الحلم الموعود"

يطلق أهالي البقاع الأوسط على مشروع الكهرباء تسمية «الحلم الموعود» المنتظر من الدولة اللبنانية، على أن يفرج عنه ويوضع على جدول أعمال الحكومة، لا أن يبقى أسير أدراج الإهمال والحرمان المقصود من جراء اللامبالاة الرسمية في موضوع الترخيص لمعمل إنتاج الطاقة الكهربائية. ويعتبر الأهالي أن المشروع يشكّل حلاً مثالياً مقابل تخبط قطاع الكهرباء الرسمي بعدد من الأزمات السياسية والمالية التي تُلقي بثقلها وآثارها السلبية على كاهل المواطن البقاعي الذي يئن من التقنين العشوائي.

فلو نجحت المساعي وسلك مشروع كهرباء زحلة في إنتاج الكهرباء طريقه السوي في وزارة الطاقة منذ تاريخ تقديمه سنة 2008، كان من المفترض أن ينعم البقاعيّون بعد أشهر قليلة ومعدودة بنعمة الكهرباء، إلا أن العراقيل والعقبات المتتالية تؤخر انطلاقة هذا المشروع الذي يحظى بإجماع من فاعليات المنطقة.

وتؤكد المعطيات الاقتصادية أن الإسراع ببتّ موضوع مشروع كهرباء زحلة والترخيص بإنتاج الطاقة، كفيل بزيادة معدّلات النمو الاقتصادي بشكل كبير وإدخال موارد مالية إلى خزينة الدولة وخلق المئات من فرص العمل وتنشيط الحركة الاقتصادية في الأسواق البقاعية والمؤسسات السياحية والاقتصادية، علماً بأن تقارير مؤسسة كهرباء لبنان أشارت أكثر من مرة إلى الحاجة القصوى لإنشاء معامل جديدة، تساعد في تغطية العجز في إنتاج الطاقة.

وأمام هذا الواقع تتصاعد في منطقة البقاع الأوسط، الصرخات وحالات التذمّر التي تتحوّل في كثير من الأحيان إلى حركة احتجاجات واعتصامات وقطع طرق رئيسية، ولسان حال المحتجّين يقول: ما نفع «السلطانة فاطمة غول» المستأجرة من تركيا، ونحن نملك الحلول الناجعة؟!».